القصديّة في الخطاب النّحويّ العربيّ القديم –قراءة معرفيّة–

فازية تيقرشة[1]

جامعة مولود معمري –تيزي وزو– الجزائر

تاريخ التقديم: 11-10-2021، تاريخ القبول: 17-11- 2021، نشر إلكترونيا في 19-11-2021
https://doi.org/10.36602/faj/2021.n.18.11

ملخص البحث:

يهدف البحث دراسة القصديّة في الخطاب النّحويّ العربيّ القديم بمقاربة النّحاة الأوائل مقاصد المتكلّمين واستظهار القواعد النّحويّة في خطابهم بوصفهم النّظام الذّهنيّ الماثل في الإنجازات اللّغويّة بمراعاة مقتضيات سياقيّة وصولا إلى دلالات تواصليّة محددة، مركزين على الحالات الذّهنيّة والعقليّة والنّفسيّة الحاصلة في الإنجاز الفعليّ للكلام والتّمثلات القبليّة الجماعيّة من معارف متصلة باللّغة والثّقافة والمجتمع والتّاريخ إضافة إلى المنجز اللّغويّ ذاته الذّي تتحكم فيه صيغ لغويّة كنظام تفاعليّ حركيّ، يقتضي الملاءمة بين المعطى الفنولوجيّ–الدّلاليّ والمعطى القصديّ. لا يمكن الجزم بالوصول إلى مقاصد المتكلّمين إنما يسعى النّحويّ إلى مقاربتها بمراعاة مقتضيات لسانيّة–معرفيّة–تواصليّة، متفاعلة فيما بينها بشكل يأبى التّناقض وهو ما يضمن عملية تواصل سليمة دون لبس.

الكلمات المفتاحية: *القصديّة، السّياق، اللّسانيات المعرفيّة، الخطاب النّحويّ*

[1] tiguerchafawia@gmail.com

ISSN 2664-1682

The Intentionality in the Arabic Grammatical Discourse -Cognitive reading-

Fazia Tiguercha
Mouloud Mammeri University - Tizi Ouzou – Algeria

Abstract
This research aims to study the intentionality in the ancient arabic grammatical discourse using the first grammarians appraoch to reveal the intentions of speakers and show the grammatical rules in their discoyrs as it represents the mental system of linguistic achievements. The research reached a set of results, the most important of which is the association of the approach of purposes in the ancient Arab heritage with interpretation. It is not possible to say for sure that the purposes of the speakers are reached, but grammar seeks to approach them with linguistic- cognitive-communicative requirements, interacting with each other in a manner that does not contradict, which ensures an unequivocally sound communication process.

Keywords: *Intentionality; Interpretation; Cognitive linguistics; Grammatical discourse*.

1. المقدمة:

ترتبط القصديّة بالوصول إلى معنى القصد أو البنية العميقة عن طريق التّحويلات التّي تجري في نظام العلاقات التّركيبيّة. أما عن إبستمولوجيا القصديّة في الدّراسات العربيّة القديمة، فهي مرتبطة بالدّلالة لذا اشتغل اللّغويون كثيرا على مستويات التّأويل الدّلاليّ والاستخدام المجازيّ لمقاربة مقاصد المتكلّمين، وربطوا القصد بالتّأويل كقرينة لتحديد جريان التّأويل في الكلام المنجز نتيجة تشكّل فضاء يجمع أو يضم قصد المتكلّم وفهم السّامع

ISSN 2664-1682

وإعادة التّشكيل الذّهنيّ عند المؤوّل، وكل هذه الجوانب تظهر بصفة جليّة في نجاح عملية التّواصل دون لبس في الكلام ووصف الإنجاز اللّغويّ في صيغ نحويّة، إذ يجمع النّحويّ المرجعيات التّي استند إليها من المعنى والقصد وفهم السّامع ومنطق اللّغة.

1.1 مشكلة البحث وأهميتها:

من القضايا التّي يطرحها هذا البحث إشكالية تحديد مقاصد المتكلّمين ومدى استظهار القواعد النّحويّة لهذه المقاصد انطلاقا من إجراءات معرفيّة انطلق منها النّحاة العرب الأوائل لتحليل كلام العرب وافتراض اللّغة الدّاخليّة الماثلة في أذهان المتكلّمين التّي عبّروا عنها بالنّية والمقصد ووصف نظام اللّغة، وهنا تكمن أهميّة هذا البحث كونه يدرس التّراث العربيّ القديم دراسة معرفيّة بأدوات معرفيّة استخدمها النّحاة العرب الأوائل في خطابهم النّحوي دون اسقاط النّظريات المعرفيّة الغربيّة على النصوص القديمة.

2.1 أسئلة البحث وفرضياته:

حاول البحث الإجابة عن أسئلة محوريّة تتمثّل في:

– ما مدى إدراك النّحاة الأوائل العناصر المتفاعلة في السّياق التّواصليّ لتقدير مقاصد المتكلّمين؟

– لماذا يختلف السّامع والنّحويّ في مقاربة مقاصد المتكلّمين؟ وما هي أسباب هذا الاختلاف؟

يفترض البحث أنّ للنّحاة الأوائل آليات ذهنّية منهجيّة علميّة لتحليل الكلام للوصول إلى مقاصد المتكلّمين، كما يفترض ظهور اختلافات النّحاة في التّخريجات النّحويّة لاختلاف تقدير مقاصد المتكلّمين.

3.1 أهداف البحث:

يهدف البحث استنطاق الموروث اللّغويّ العربيّ القديم لوصف الإجراءات التّطبيقية

ISSN 2664-1682

لوصفهم كلام العرب والتّقعيد اللّغويّ انطلاقا من تفاعل مجموعة من العوامل التّي تتدخّل في توجيه المعنى أولها قصد المتكلّم.

4.1 مصطلحات البحث وحدوده:

حاول البحث الحفاظ على خصوصيات الخطاب النّحويّ العربيّ القديم بالإبقاء على المصطلحات التّي استعملها النّحاة العرب الأوائل من قبيل: الأصليّة والفرعيّة والتّوهم وطول الكلام والاتّساع والإيجاز... رغم وجود ما يقابلها في الدّرس اللّسانيّ الحديث لوصف الخطاب النّحويّ العربيّ القديم بمصطلحاته وأدواته وإجراءاته بالإشارة إلى ما تحمله من مفاهيم معرفيّة نقلها لسانيون إلى الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث مثل الأزهر الزناد (2010) (نظريات لسانية عرفنية) وراغين بوشعيب (2011) (البنى التّصوريّة واللّسانيات المعرفيّة في القرآن الكريم).

2. منهج البحث:

اعتمدت هذه الدّراسة المنهج الوصفي، حيث وظّفت إجراءات هذا المنهج من استقراء للخطاب النّحويّ وتحليله لاستنباط استراتيجية النحاة وأدواتهم في مقاربة مقاصد المتكلمين في المدوّنات النّصية للدّرس اللّغويّ العربيّ القديم أين تظهر اجتهادات النّحاة الأوائل.

3. جسم البحث:

1.3 مقاربة المقاصد:

يقترن القصد بالمعنى كونه ركناً أساساً في عملية التّقعيد اللّغوي؛ لأن المعنى "هو ما عناه العاني وما دار في ذهنه وقَصَده" (بازي، 2013، ص17) وقد أشار الشّاطبيّ إلى أنّ ترجيح الوجه النّحويّ يتمّ حسب مقاصد المتكلّمين إذ ينبه النحوي في "كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء

ISSN 2664-1682

تصرفاتهم ومعانيها ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو مبيّن في كل باب ما يليق به، حتّى إنّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني" (الشاطبي، 2004، ص71) فارتبط مصطلح التّأويل بنيّة المتكلّم أو قصده؛ لأن التّأويل وسيلة من وسائل الكشف عنه، وهذه النّية مرتبطة بمصطلح المعنى "وهو ذلك الشّيء الذي عناه وقصده المتكلّم" (السيد، 2012، ص153) مع وجود أنواع للنّية هي:

1–النّية النّحوية/ 2– النّية الدّلالية 3– النّية القصدية. فالأولى متصلة بهيئة التّركيب تبعا لنّية المتكلّم وقصده وقد تكلّم عنها سيبويه في الكتاب في مواضع متعدّدة. أما النّية الدّلالية فهي تتصل بالمعنى المستوفى في التّركيب حسب قصد المتكلّم، وتكون متضمنة في مفهوم الكلام كنيّة المخالفة والجمع ونيّة العموم والخصوص. وهذا المستوى متصل بالدّلالة المعنويّة أو المعرفيّة لجميع المتكلّمين، كدلالة التّعريف أو التّنكير أو التّقديم أو الحذف، أما النّية القصديّة فهي المضمر في النّفس لاعتبارات خاصة بالمتكلّم الواحد. فالأولى خاصة باللّغة والثّانية خاصة بالدّلالة التّصوريّة الاجتماعيّة والثّالثة خاصة بسلوكات الأفعال؛ لأنّ هناك نيّة القصد دون أن تظهر في اللّغة مثل إضمار الاحتقار لشخص ما وإظهار الاحترام له.

1.1.3 استراتيجية مقاربة المقاصد:

يتحكم في عملية مقاربة المقاصد الملاءمة بين المعطيات الفعليّة في المنجز اللّغويّ، بالبحث عن مسارات لتوجيه قصد المتكلّم حتى يتوافق مع مادة المعطى اللّغوي وسياقات التحقّق فعليًا، بتوظيف مجموعة من العناصر المساعدة، هي (بازي، 2013، ص 52):

•**المعارف المسبقة:** يعتمد السّامع لفهم كلام المتكلّم على المعارف القبليّة وما يجمعهما من علاقة، وهي معارف متصلة باللّغة والثّقافة والمجتمع والتّاريخ...

•**تشكل المعنى الأولي:** يتلقى السّامع كلام المتكلّم كما هو في حالته الشّكلية البنوية السّطحية دون أن يدخل عليها أي: تخمينات أو تعديلات أو حذف.

ISSN 2664-1682

•**السّامع**: يجري السّامع تعديلات انطلاقا من معطيات معينة فيحذف ويضيف حسب تأويلاته بما تقتضي صورة الملاءمة والانسجام بين المعطى الفنولوجي–الدّلالي والمعطى القصدي.

•**استحضار التّمثيلات والفضاءات الذّهنية**: وهي مجموع المعلومات المتقاربة مع الكلام المستقبَل والانتقال من فضاء إلى آخر بشكل انتظامي يخدم المعنى الباطنيّ وتأويل السّامع.

•**الوعي بالسياق الخارجيّ**: يأخذ السّامع بعين الاعتبار في عملية فهم الكلام وتأويله المعطيات الخارجيّة التي تتحكم في الخطاب ككل، وتتحكم في تحديد مسار تأويله للمسموع. إذ يستحضر السّامع ما تسمح به الأعراف والتقاليد الاجتماعيّة والثّقافيّة.

•**استحضار متمّمات المعنى**: يستحضر السّامع المعلومات التي من شأنها سد الفراغات الدّلاليّة التي قد يتعرّض إليها في عملية بناء الفهم والتّواصل، بالانتقال إلى الذّاكرة لاستحضار ما يساعده على ذلك من معاني وبنى معجمية موجودة في الذّاكرة الطويلة المدى أو القريبة المدى، وهي افتراضات معنوية تلقائية تتحكم فيها المعارف الخلفيّة.

2.1.3 مرجعيات المقاصد:

تتعدّد مرجعيات مقاربة مقاصد المتكلّمين حسب الموضوع الذي ينطلق منه السّامع أو النّحوي والمتطلبات التي تحددها هذه العملية الذّهنية، واستعمال أدوات إجرائيّة باستغلال كلّ ما من شأنه أن يحقّق هذه الغاية، سواء سدّ الثّغرات في الكلام أو السّياق الذي جرى فيه الكلام أو الخلفيّات المعرفيّة التي يبني عليها تأويله أو نيّة المتكلّم وقصده...

يتحكّم في عملية مقاربة المقاصد مجموعة من العوامل تتفاعل في ذهن السّامع، منها:

بنى ذهنيّة وبنى نصيّة وبنى سياقيّة أثناء عملية الفهم وبناء المعنى. وللمقصود بالبنى الذّهنية مجموع المعارف القبليّة للمؤوّل، وهي مجموع التّراكيب والبنيات التي يتألف منها النّص موضوع الفهم،

ISSN 2664-1682

وتتشكّل من مكونات لغويّة، وتراكيب نحويّة اقتضاها نظم الكلام وفق مقاصد معيّنة، وتراكيب بلاغيّة تم اختيارها على أنها الأبلغ في إيصال المعنى (بازي، 2013، ص 66)

قد تختلف مخرجات هذه العملية المعرفية من سامع إلى آخر حسب البنى الذهنية التي يقيس عليها، وهي المعارف القبلية للسامع أو النّحوي، الناتجة عن خبرته وتجربته وتعاملاته مع الجماعة اللّغوية التي ينتمي إليها، والتّصورات التي لديه عليها، وتحقيق تلاءم بين كلام المتكلّم والمعنى الذّي يريد بلوغه والموجود في ذهنه بما يلاءم المحيط العام بتوظيف البنى اللّغوية الممثلة بمجموع البنيات المعجمية والتّراكيب النّحويّة المؤسسة للكلام المنجز وتضمن سلامته، مراعيًا ظروف المحيط الخارجيّ وعناصر السّياق التي تتحكّم في اختيارات المتكلّم للتراكيب والوحدات المعجميّة بشكل متجانس، وحتى طريقة تأديتها الصوتية التي تساعد على إيصال المعنى بشكل أبلغ، لتنتج دلالة قد توافق قصد المتكلّم كما قد لا توافقه، لأسباب مختلفة منها:

- عدم إدراك معاني الوحدات أو دلالة المتخاطبين.
- القصد القبليّ في بلورة هيئة التّراكيب اللّغويّة
- طبيعة الحال النّفسيّة للمتكلّم أو السّامع.
- عدم إدراك المضامين الثّقافيّة التّخاطبيّة والاجتماعيّة للمتواصلين.
- عدم التّحكم في عوامل الفهم.

ترتبط عملية مقاربة المقاصد بفهم السامع ونيّة المتكلّم، فمقاربة المقاصد عملية ناتجة عن منطوق المتكلّم ومفهوم ذلك المنطوق عند السّامع،

"فالمنطوق قصد به ما دلّ عليه اللّفظ في محل النّطق أو ما دلّ على الحكم بلفظه أو ما فهم من دلالة اللّفظ قطعا في محل النّطق... أمّا المفهوم فعبارة عن دلالة اللّفظ على معنى غير وارد في اللّفظ نطقًا (أي: بلغة المتكلّم) ما دلّ عليه اللّفظ لا في محلّ النّطق" (راغين، 2011، ص ص 48، 49).

أي: المعنى الخفيّ الذّي لم يفصح عنه المتكلّم، ولكن فهم واستنبط من السّامع. ويقول ابن القيّم في هذا المقام:

ISSN 2664-1682

وَالْأَلْفَاظُ لَمْ تُقْصَدْ لِذَوَاتِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ أَدِلَّةٌ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِذَا ظَهَرَ مُرَادُهُ وَوَضَحَ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ عَمَلٌ بِمُقْتَضَاهُ، سَوَاءٌ كَانَ بِإِشَارَةٍ، أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ بِإِيمَاءَةٍ أَوْ دَلَالَةٍ عَقْلِيَّةٍ، أَوْ قَرِينَةٍ حَالِيَّةٍ، أَوْ عَادَةٍ لَهُ مُطَّرِدَةٍ لَا يُخِلُّ بِهَا (ابن قيم الجوزية، 1991، ص167).

فالألفاظ تحمل معاني غير المعاني الظّاهرة التّي هي عليها، وإنما نجد معاني أُخَر نكشف عنها بقرائن حالية أو مقامية، وهذا التّصور لعلماء أصول الفقه في دلالة المفهوم والمنطوق.

إن الكلام لا ينشأ من العدم والمتكلّم لا يفصح إلا لغرض في نفسه ونيّة في إحداث تغيير إيجابيّ أو سلبيّ في الواقع الذّي يعيش فيه، والمؤوّل يدرك هذه الحقيقة لذا ينطلق من نيّة المتكلّم ليدرك مقاصده، فلهذه العمليّة جوانب نفسيّة واجتماعيّة وسياقيّة على المؤول توظيفها واستثمارها استثماراً جيدا ليصل إلى هذه الحقيقة المفترضة.

تقاس نسبة صدق التّأويل أو نجاحه وفشله أو كذبه بمدى اقتراب المؤول من هذه الحقيقة المضمرة في نيّة المتكلّم ومقصده "وَالْأَلْفَاظُ لَمْ تُقْصَدْ لِنَفْسِهَا وَإِنَّمَا هِيَ مَقْصُودَةٌ لِلْمَعَانِي، وَالتَّوَصُّلُ بِهَا إِلَى مَعْرِفَةِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ" (ابن قيم الجوزية، 1991، ص 166) وهنا نلاحظ أن نيّة المتكلّم ومراده هو مركز مقاربة المقاصد وكل كلام يقال في تأويل قول ما يدور حول هذا المركز، وتفاعل المعطيات السابقة ومناسبتها فيما بينها مع نيّة المتكلم هي التي تقرّب المؤول إلى المركز، وتضاربها وتباعدها وعدم انسجامها يشوش المؤول ويبعده من مركز دائرة القصد إلى هامشها، ليحكم عليه في النهاية بالكذب والفشل، والمراد هنا إرادة المتكلم من مقاصد الكلام حسب الهيئات التي يوردها. ومن الأمور التي تؤكّد ارتباط عملية التّأويل بالقصد تعريف التّأويل بالقصد، فهو: "صرف اللّفظ إلى أوله. وأوّل كل شيء هو القاصد لما يريده، فالمؤول إذن يبيّن للسّامع القصد الذّي من أجله ورد الخطاب، فإن القصد هو الحقيقة المرادة من وراء الخطاب" (السيد، 2012، ص162) وكلما توصل المخاطب إلى مراد المتكلّم، دلّ على اشتراك الأفراد في الخطاطة الذّهنية النّفسية التي انطلقوا منها، وكلّما توصل

ISSN 2664-1682

النّحويون إلى تأويلات متشابهة ومتقاربة، دلّ على بناء نظام لغويّ يطابق استعمال المتكلمين للوصول إلى نظام ذهنيّ كليّ، يصف اللغة الموجودة في أذهان المتكلمين لا اللّغة الصّناعية الموجودة في أذهان النّحويّين. وهو الإشكال القائم فيما إذا كانت القواعد النّحوية هي النّظام الذّهني الموجود في أذهان الجماعة اللّغوية المنجز في الاستعمال أو هي النّظام النّحوي النّاتج عن صناعة النّحويّين والذّي ينفرد كلّ نحويّ بمذهبه حسب تأويلاته.

تقوم عملية مقاربة المقاصد على اعتبارات مختلفة والجمع بين مستويات متنوّعة، وينطلق المؤوّل من ظاهر القول والسّياق النّحويّ والاجتهادات العقليّة التّي قدمها النّحاة الأوائل في تفسير الظواهر اللّغويّة دون الاقتصار على الحدود الشّكليّة التي تبيّن تَجاوز وصف الكلام شكل قواعد السّلوك اللّغوي وقوانينه إلى البحث في أسباب الأحداث اللّغوية بوصفها جزءا من علم النّحو الذي يصف جميع ما يرافق السّلوك اللّفظي للمتكلّمين.

ومن هنا يتحقق التّأويل الصّحيح عندما يحقق النّحوي قصد المتكلّم

> والذّي يدلّ على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا. فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئًا أو استثقاله وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه والرضا به أو التعجب من قائله وغير ذلك من الأحوال الشّاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النّفوس (ابن جني، 1955، ج1، ص246).

وهنا مقارنة بين لغة النّحاة واللّغة الموجودة في أذهان المتكلمين ومقاصدهم أي: نفوسهم، مشيرا إلى أن تعليلات النحاة هي نفسها مقاصد المتكلّمين، وهذا لسببين:

الأول: مشافهة النّحاة الأوائل للعرب وملاحظتهم أدق خصائص اللّغة وأدق تفاصيل ممارسة اللّغة العربية في الجماعة اللّغويّة في الأفراح والأحزان والحروب والمآتم....

ISSN 2664-1682

الثاني: الحدس النّحوي الذّي اكتسبه النّحويّ بعد تجربة وخبرة في تأويل كلام العرب، والحسّ بما يستحسنه العربيّ وما يرفضه، ليجد تعليلا لهذا الاستحسان أو الرّفض بما يناسب النّظام النّحويّ بالقياس على المطّرد والمستعمل.

الكلام المنجز هو المعيار على صحة مقاربة المقاصد، حيث يقاس بمدى مطابقته لكلام الفرد، وهو الأمر الذي جعل تأويلات النحاة "اجتهادية تحتمل الصّواب والخطأ: فالصّواب ما وافق قصد العربيّ أثناء سلوكه اللّغويّ. والخطأ ما خالفه وحاد عن غرضه وغايته... [ف] جعل النّحاة تفسيراتهم مجرد استنباط واجتهاد" (بوعلي، 2011، ص 211). فالنّحاة ينطلقون في تحليلهم من كلام العرب المسموع للوصول إلى البنى النّحويّة المعرفيّة التّصنيفيّة الموجودة في أذهان المتكلّمين مع تحقيق انسجام بين المستويين، لتحقيق بعد تواصليّ تداوليّ معرفيّ بين المتكلّم والسّامع.

ومن هذه الرؤية نلاحظ أن النّحو ما هو إلا أداة وظيفيّة نصل من خلالها إلى مقاصد المتكلّمين التي من خلالها نبني شبكة علاقات ذهنية تحصل في ذهن المتكلّم وتعبر عنه بعلاقات نحوية تصورية للوصول إلى القواعد الكلية التي توجد في أذهان الجماعة اللّغوية ككل وبذلك الوصول إلى مقاصدهم وأغراضهم كونهم معبرين بهذه اللّغة في مواقف مختلفة في حياتهم اليوميّة.

2.3 نحو اللّغة ومقاربة المقاصد:

1.2.3 الأنظمة النّحويّة والنّحو الذّهنيّ:

يشير النّظام النّحويّ للّغة العربيّة في كتب التّراث اللّغويّ العربيّ إلى نوعين من الأنظمة النّحويّة:

•**النّحو التّصوريّ أو النحو الذهني** (Fitch, Hauser, Chomsky, 2005, PP2-3): وهو الموجود في التّصور الذّهنيّ لمتكلّم اللّغة.

ISSN 2664-1682

•**النحو البنوي:** (الخارجي/ الصناعي/الفعلي): وهو الموجود بالفعل في أداءات المتكلّمين للّغة التّي استخرجها علماء اللّغة وسطروها في كتب النّحو، وهم يحاولون الامتثال للنّحو الذّهنيّ التّصوريّ، ووصفه حسب اختلاف تصوّرات المتكلّمين للكلام الفعليّ، فإذا جاءت جملة ما بحالات إعرابيّة ظاهرة قد تختلف هذه الحالات إلى أوجه متعددة ويتم توجيه التّركيب من الكلام إعرابا أو دلالة حسب تصوّرات المتكلّمين للدّلالة وتمثلاتهم الذّهنية للبنى التّركيبة للّغة المؤداة، باعتبار وجود لغتين، لغة ذهنيّة ولغة فعليّة، وهذا الاتجاه من النّتائج التي توصلّت إليها اللّسانيات المعرفيّة، إذ أقرّت بوجود أصل تمثلّه اللّغة الموجودة في ذهن المتكلّم، وهو ما يعدّ معيارًا للقياس الذّي يستخدمه عموم المتكلّمين باللّغة وليس خاصا بفرد واحد من أمة المتكلّمين، بافتراض وجود قياس المتكلّم يؤكده النّظام الاستعماليّ لمتكلّم اللّغة عندما يستخدم مداخل من اللّغة تخرج عن المطرد من النّظام العام بإدخاله أنظمة استبدال على الوحدات المورفيمية ذات القيم النّحوية التّركيبيّة والتّي تحيل إلى قيم دلاليّة لم يجد المتكلّم لها من تمثلّها في النّظام العام البنويّ فأحدث مداخل لها في الأنظمة الاستعماليّة للّغة للتّوصيل والتّبليغ مثل الاتساع في الكلام والإضمار والإشارة والوصل والفصل والابتداء والانتهاء والاستئناف والاستمرار والسّكون فهذه أمثلة مضمرة في أذهان المتكلّمين ويتمثّلونها تركيبًا ودلالة.

2.2.3 طبيعة اللّغة وتصوّر المعاني:

1.2.2.3 طبيعة اللغة:

تقارب المقاصد بالمعاني بالعودة إلى خصائص اللّغة ومميزاتها المشكلّة لطبيعتها، لذا نجد التّعدد اللّهجي (الجاسم، 2008، ص 57) من العوامل التي تؤثر على ظهور اللّبس في الكلام، إذ يتصاعد مؤشر احتمال التّأويل عند متكلّمين ليسوا من لهجة واحدة للاختلافات التّي قد تكون بين هذه اللّهجات والتّي تؤثر لا محالة على المعاني التي تؤثر في الكلام، وبذلك تعدد

ISSN 2664-1682

التّأويلات النّحوية والدّلالية، ومن هنا تقدر استعمالات لغويّة حسب ما تقتضيها طبيعة اللّغة. ومن هنا نلاحظ أن العلاقة النّحويّة بين المفردات معقدّة، وتؤدّي هذه الظّاهرة إلى تعدّد في المعاني المتوخاة من التّراكيب أو غموضها بسبب:

أ–استعمالات لغوية لبنى معجمية أو صرفية لا تتضح في الذّهن؛ ممّا يشوش عمليّة الاتصال اللّغويّ.

ب–توظيف بعض العناصر النّحويّة في موضوعات نحويّة لغويّة غير مناسبة، لتجري العلامات الإعرابيّة على غير وجهها من المطرد من البناء التّركيبيّ النّحويّ فتوجّه قياسًا على ما يماثلها في أذهان المتكلّمين.

فالمؤوّل يستخدم عدّة معاملات متداخلة ومعقدّة لمقاربة المقاصد، منها القرائن اللّغوية المعجميّة والنّحويّة والدّلاليّة والصّرفيّة... المتوفرّة في المخزون اللّغويّ المشترك بين عموم النّاطقين باللّغة وينتقل إلى توظيف معطيات لغوية لها علاقات غير مباشرة مع المعطيات البنويّة المتوفرة في النّظام اللّغويّ، منها شكل البناء الانتظاميّ بين بنية النّظام المخزن في اللّغة عن طريق المحمول المشترك من الأنظمة البنويّة المتعددة والنّظام الاستعماليّ للّغة، وهو كذلك نظام مشترك بين النّاطقين للّغة، ويوجد في أذهان المستعملين كلوحات إعلامية تجمع جميع صور الاستعمال وكيفياته ومحتوياته في المجموعة النّاطقة.

إن الخروج عن هذين الوجهين يسبب اللّبس والغموض في اللّغة أو هدف التّواصل وهما عاملان يؤدّيان حتما إلى بروز التّأويل لدى السامع إذا تعددت صورة الأداءات الاستعماليّة للمحتويات المعجمية أو الدّلالية خاصة.

2.2.2.3 المعنى:

تجتمع عند المتلقي عوامل عدّة تساعد على تصاعد نسبة اختيار تأويل على آخر،

ISSN 2664-1682

وهذا يختلف من متلق إلى آخر، ومن أهم العوامل المكوّنة للمعنى عند المتلقي وتساعده على تأويل الكلام ما يلي (الجاسم، 2008، ص ص 72، 73، 76):

• **حضور المقام:** وهي مجموع الظروف المحيطة بالخطاب ككل.

• **غياب المقام:** إن غياب المقام يساعد على تعدّد التأويلات التّي قد تتبادر إلى ذهن المتلقي وتقل هذه الاحتمالات والافتراضات كلّما تحدّد له سياق الكلام أكثر فغياب المقام قد يجعل المعنى الدّلالي محتملا لأكثر من وجه؛ ممّا يؤدّي إلى تعدّدٍ في فهم المعاني النّحويّة وتحليلها (الجاسم، 2008، ص 73).

• **الأداء:** الصّورة الصوتية التي يؤدى بها الكلام.

• **غياب الأداء:** ويمثل بالنّبر والتّنغيم والوقف والقطع والوصل، ومثال ذلك ما استدل به سيبويه في قول الشّاعر (سيبويه، 2014، ج3، ص61، 62):

إنّ الكريم وأبيكَ يَعتَمِلْ إن لم يَجِدْ يوماً على مَن يتَّكِلْ.

يريد: يتَّكل عليه ولكنه حذف.

يقوم تصور جهاز النّحو على عدد أدنى من الضّرورات المفهومية، وعلى عدد من الافتراضات وهي :(Chomsky, 1995, PP 167,172/ Jackendoff, 1997, PP 11-20)

1-إذا كانت اللغة مسموعة منطوقة، يستوجب تضمّن النّحو وجاهات بين النّظام النّحويّ والنّظام النّطقي-الإدراكيّ.

2-إذا كانت اللّغة تعبر عن الفكر بوجه من الوجوه، يستوجب وجاهات من النّظام النّحويّ والنّظام المفهوميّ-القصديّ.

3-إذا كانت اللّغة قائمة على كلام يندرج في جمل، يستوجب وجاهات بين النّظام النّحويّ

ISSN 2664-1682

والمعجم.

يستجيب التّركيب لنوعين من القيود الوجيهيّة (جاكندوف، تشومسكسي، فندلر، 2007، ص 51)

–تلك التي يضعها النّسق الحركيّ.

–تلك التي يضعها النّسق التّصوريّ–القصديّ، والتي تنتمي إلى القدرة الفكريّة الإنسانيّة وإلى تنوّع الأفعال اللّغويّة.

فالأولى تعود إلى أعصاب تنقل الحس الحركيّ على شكل سيالة عصبيّة والثّانية معرفيّة– تصوريّة، فيها تتجسد عملية إنتاج اللّغة بأشكالها المختلفة.

3.3 أدوات التحليل المعرفي في الدراسات اللغوية العربية القديمة:

1.3.3 النّظام العام للّغة:

يتمّ الكشف عن الأنظمة المضمرة باستعمال المعطيات السّابقة من جهة الاطّراد، أي: أن النّظام العام للّغة الذّي يمثّل قانونها وبنيتها متمثّلة في أذهان عموم المتكلّمين تتجلى في مفهوم الاشتراك في البنية اللّغويّة وقد تمثّل هذا النّظام في مفاهيم التّوصيل والتّبليغ والتّفهيم، إذ أن هذا النّظام المطّرد هو مقياس لمعاينة درجة التزام المتكلّمين بهذه الأنظمة وعمليّة إدراج الوحدات حسب المستويات في صنفها، تجري في أذهان المتكلّمين بطريقة ضمنيّة في اللّغة، وقد أشار إلى العمليات اللّسانية الذّهنيّة ابن جني عندما تكلّم على إجراءات التّصنيف لقياس الوحدات، معجميّة أو صرفيّة أو نحويّة أو دلاليّة حسب التّصنيف المشترك بين المتكلّمين، والعمليات التّي يجرونها على اللّغة هي العمليات نفسها التّي تتم فيما بينهم، وإن كانت عمليات تجري على بنية النّظام اللّغويّ وليس على اللّغة... فهناك دائما المضمر في ذهن المتكلّم والذّي لم يفصح به فقال:

ISSN 2664-1682

> لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها –إلا أنّها مع ذلك مقدّرة– وهذا واسع في كلامهم كثير. ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل "قَامَ: قَوَمَ"، وهم مع ذلك لم يقولوا قط: "قَوَمَ"، ويقولون: إن أصل "يَقُوم: يَقْوُم" ولم نرهم قالوا: "يَقْوُم" على وجه، فلا ينكر أن يكون هنا أصول مقدّرة غير ملفوظ بها (ابن جني، 1954، ص 348).

ويؤكد على هذين المستويين قائلا: "ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللّفظ؛ لأن الدّليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله..." (ابن جني، 1955، ج2، ص 345) فابن جني يتكلّم على ما هو غير ملفوظ وهو في حكم الملفوظ من اللّغة باعتبار ما يجري في أذهان السّامعين والمتكلّمين من العمليات اللّغويّة الذّهنيّة وقد أقرّ أنّه مستوى منبسط في الاستعمال اللّغويّ لكثرته وسعته بالمفهوم الإحصائيّ ويشير إلى مسألة العمليات الذّهنيّة بالضّمنيّة؛ لأنها في حساب المتكلّم مقدّرة أي: معروفة في حدودها وشكلها وماهيتها ومادتها وأنظمة اشتقاقاتها بمفهوم النّظرية الكليّة لتشومسكي، فهي هنا ليست تقديرًا افتراضيًا بل هي تقدير المتكلّم لها وعموم المتكلّمين باللّغة؛ لأن مصطلح "أجمعوا" يدل على فعل الاشتراك في إجراء تلك العمليات على الكيفية نفسها في الاستعمال لاعتداد بغير الملفوظ في نظام اللّغة بما يقابل الملفوظ. فهناك نظام استعماليّ فعليّ يقابله أداء فعليّ أي: الملفوظ، أو بعبارة أخرى، نظام استعماليّ ذهنيّ يقابله نظام لسانيّ ذهنيّ، وتنشأ علاقات ترابطيّة بين هذه الأقطاب أثناء الكلام فتنتج عنها صور ترابطيّة تبرر جميع الوضعيات اللّسانية الاستعمالية التي تدخل نطاق التّداول اللّسانيّ.

2.3.3 التّوهم وطول الكلام:

من العناصر التي تتصل بالمتكلّم حديثهم عن التّوهم وطول الكلام إذ يمكن أن ينسى المتكلّم صدر الجملة إذا طال الكلام بين ركني الإسناد، فيأتي بالرّكن الآخر على افتراض أن أوّل

ISSN 2664-1682

الكلام كان على هيئة غير التّي هو عليها في الحقيقة؛ لأنّه طال به الكلام فنسي ما ابتدأ به. وهذا الحديث يرتبط أساسا بالذّاكرة الإنسانيّة وقدرة الإنسان على الحفظ والتّذكر. وهذا الكلام يصح على المتكلّم كما يصح على السّامع، ومن هنا ظهر اللّبس في الكلام، وعمل المتكلّم على رفع اللّبس بتكرار بعض أجزاء الجملة إذا طالت (قاسم، 2007، ص421).

3.3.3 تعدّد أوجه الإعراب:

يعرف تعدّد الأوجه على أنّه: "تعدّد الأحكام في تفسير أمر ما؛ ممّا يتناوله التّحليل النّحويّ، وذلك في عبارة محدّدة، تردّ بصورة تركيبيّة معيّنة" (الجاسم، 2008، ص 22). وهو كثير في كتاب سيبويه منه قوله: "وأنشدوا هذا البيتَ على وجهينِ: على النّصب والرّفع، قال بِشْرُ بنُ أبي خَازِمٍ:

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ فأَلفاهُم القومُ رَوْبَى نِيامَا

فالنّصب عربيٌّ كثيرٌ والرّفْعُ أَجودُ؛ لأنّه إذا أراد الإِعمال فأقرب" (سيبويه، 2014، ج1، ص 93).

4.3.3 الأصليّة والفرعيّة:

إن الذّي يتعامل مع المتكلّم في الإنجاز هو الفرع، أمّا الأصل فهو افتراضيّ يتوصل إليه النّحويّ؛ ممّا يعني أنّ الفرع إنجاز والأصل صناعة (تمام حسان، 1982، ص123. بوعلي، 2011، ص126)، أي: تصور ما هو موجود في أذهان المجتمع النّاطق، قال ابن جني:

> الأصل في قام قوم وفي باع بيع وفي طال طول وفي خاف ونام وهاب: خوف ونوم وهيب... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها؛ –ممّا يدّعي أن له أصلًا يخالف ظاهر لفظه– قد كان مرّة يقال... وليس الأمر كذلك بل بضده. وذلك أنه لم يكن قط مع اللّفظ به إلا على ما تراه وتسمعه (ابن جني، 1955، ج1،

ISSN 2664-1682

ص257، 258).

ونلاحظ أن الأصليّة والفرعيّة لا تظهر في المستوى التّركيبيّ فحسب بل تتعداه إلى المستويات اللّغويّة كلّها: الصّرفيّة والدّلاليّة والتّداوليّة لتمثّل الكلام في حقيقة استعماله وإنجازه لتقديم الصّور المختلفة التّي قد يأتي عليها الكلام وذلك أنّ "من أهم مميزات الخطاب الطّبيعيّ أنّه خطاب قابل للتّأويل والرّشح بالمعاني المختلفة، إذ الأصل في القول الطّبيعيّ أن تتعدد معانيه إلى أن يثبت بالدّليل خلاف ذلك" (طه، 1998، ص 45/ الملاخ، 2009، ص 197) فالأصل في الكلام تعدّد معانيه، وهذا ما يظهر عند سماعنا لكلام معين، فمعناه لا يتجلى لنا إلا بعد ربطه بمعطيات خارجية تحدّده وتضبطه بعد أن كان شائعا يحتمل أكثر من معنى، كقصد المتكلّم والمحيط الذي قيل فيه ذلك الكلام. حيث يحتمل هذا التّركيب أوجها مختلفة باختلاف نيّة المتكلّم وقصده وفهم السّامع ومقام الإنجاز. فهذه المعاني التّي تتولد عند المتلقي بعد استيعاب الكلام وتأويله حسب المقام الذّي يكون فيه، والخلفية المعرفيّة التي يبني عليها تأويله، كلها معاني فرعية ناتجة بعد وجود احتمالات متعددة، وهي تصورية يمكن لكل احتمال أن يصدق على الحقيقة في الإنجاز الكلامي بتوفر شروط معينة في معطيات الخطاب المكونة لهذا الإنجاز، ومن هنا يمكننا القول إن ما يضعه النّحوي من تأويلات افتراضيّة محتملة الوجود في ذهن المتكلّم أيضا، بدليل أننا عندما نتلقى كلاما معينا ونؤوله تأويلا لا يطابق قصد المتكلّم ونفصح عن فهمنا، يتدخل المتكلم بإعادة توجيه فهمنا إلى ما أراده من كلامه، أو يصرح عن قصده مباشرة بتوضيح أو تفسير، فكل تركيب يحتمل أكثر من معنى.

أرجعت الدراسات النحوية وجود قواعد أصلية وقواعد فرعية إلى المطرد في الاستعمال والشّائع بين الجماعة اللّغوية، ويكون القياس في التأويل بالرّجوع إلى الأصل المطّرد الثّابت في السّماع، ومن القاعدة الأصليّة تنشأ قاعدة فرعيّة عارضة، تنحصر في استعمالات تدلّ على

ISSN 2664-1682

دلالات وأغراض لا تستوفيها القواعد الأصليّة، ومثال القواعد الأصليّة كثير في كتب النّحو: فالأصل أن يتقدّم المبتدأ عن الخبر وتأخر المفعول به عن فعله "ومثل هذا: زيداً أُعطيتُ، وأعطيت زيدا، وزيد أعطيته؛ لأن أعطيت بمنزلة ضربتُ" (سيبويه، 2014، ج1، ص ص 91، 92، 121، 128، 137) ومن هذه القواعد تتفرّع قواعد فرعيّة حسب الاستعمال بجواز تقديم الخبر على المبتدأ مثلا وجواز تقديم المفعول به عن الفعل ومن أمثلة الخروج عن المطرّد ما أورده سيبويه على لسان الخليل أنّ:

> ...هذا عبد الله منطلقًا. وإنّما يُريد في هذا الموضع أن يُذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك وهو في الرّفع لا يريد أن يذكره بأحدٍ وإنما أشار فقال هذا منطلق فكان ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنّه حالٌ مفعول فيها؛ لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده ويكون فيه معنى التّنبيه والتّعريف ويحول بين الخبر والاسم المبتدأ كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر فيصير الخبر حالا قد ثبت فيها وصار فيها كما كان الظرف موضعا قد صيرَ فيه بالنّية وإن لم يذكر فعلا (سيبويه، 2014، ج 2، ص ص 61، 126).

وقولنا: منطلق يكون إما خبرا لمحذوف؛ لأنّ تأويل الكلام: هذا عبد الله هو منطلق، وإما أن نجعل عبد الله ومنطلق جميعا خبرًا عن المبتدأ اسم إشارة.

إلا أن هناك حملا على الفرع، فالعرب "تحمل على الفروع كما تحمل على الأصول" (السيوطي، 2006، ص 74، 77) فلا وجود لأصل ثابت. وأكد الأخفش هذا الكلام في موضع آخر قال؛ "لأن الكلام إنما وضع على أن يضمر فإذا ظهر كان ذلك على غير ما وضع في اللّفظ فيدخله اللّبس" (الأخفش، 1990، ج1، ص 73) فالأصل هنا الإضمار والإظهار هو الفرع لعامل حفظ اللّبس.

5.3.3 الاختصار في الكلام:

وهو عكس الإطناب، أي: التعبير عن معان كثيرة بأقل عدد ممكن من الألفاظ إذ

ISSN 2664-1682

يستهدف المعنى، فالاختصار كالاتساع موجود في العرف اللّغوي العربيّ وهما من خصائص هذه اللّغة. وهو تأدية الكلام المقصود بأقل عبارة متعارف عليها، وبتعبير آخر هو الاتساع في المعنى والاختصار في اللّفظ وهو ما يسمى أيضا في الاصطلاح الحديث بالاقتصاد اللّغوي إذ يعمل المتكلّم على التّعبير عن أكبر قدر ممكن من المعاني بأقل قدر ممكن من الألفاظ لما فيه من اقتصاد للجهد والوقت.

6.3.3 الحذف في الكلام:

الحذف هو قطع الشيء أو أخذ الشّيء المحذوف من طرفه أو غيره من أجزاء المحذوف منه. ويعرف على أنّه "حذف العامل مع بقاء أثره الإعرابيّ أو إسقاط صيغ داخل التّركيب في بعض المواقف اللّغويّة، وهذه الصّيغ التّي يرى النّحاة أنّها محذوفة تلعب دورا في التّركيب في حالتي الذّكر والإسقاط، وهذه الصّيغ يفترض وجودها نحويا لسلامة التّركيب وتطبيقا للقواعد، كما أنها موجودة، ويمكن أن تكون موجودة في مواقف لغويّة مختلفة (جاد الكريم، 2001، ص 196). إلاّ أنّ ابن هشام يرى أن "الْحَذف الَّذِي يلْزم النَّحْوِيّ النّظر فِيهِ هُوَ مَا اقتضته الصِّنَاعَة وَذَلِكَ بِأَن يجد خَبرا بِدُونِ مُبْتَدأ أَو بِالْعَكْسِ أَو شرطا بِدُونِ جَزَاء أَو بِالْعَكْسِ أَو مَعْطُوفًا بِدُونِ مَعْطُوف عَلَيْهِ أَو مَعْمُولا بِدُونِ عَامل" (ابن هشام، 1975، ص853) والذّي يثير التّساؤل في هذا القول هو: هل الحذف صناعة أو حقيقة يمارسها المتكلّم ومكون ذهنيّ يستحضره المتكلّم، ثم يأتي النّحويّ لكشف هذا الحذف انطلاقا من شروط أهمها (المبرّد، 1996، ص 248/ ابن السّراج 1988، ص ص 302، 303):

– وجود دليل حالي/ – وجود دليل مقالي / –وضوح المعنى وأمن اللبس.

7.3.3 البسط أو الطّول في الكلام أو الاتّساع:

يستعمل المتكلّم مجموعة من العمليات الذّهنيّة التّي تتيح له الخروج عن الأصل إلى الفرع

ISSN 2664-1682

أهمها الاتّساع، فهو "المرونة في اللّفظ –التّركيب– ومراعاة مقتضيات السّياق في التّركيب والعلاقات النّحويّة" (جاد الكريم، 2001، ص17) وقد خصه سيبويه بباب سماه "باب استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار" (سيبويه، 2014، ج1، ص193) وقد قيده بشروط، من مثل أن يأتي الاتساع "على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى" (سيبويه، ج1، 2014، ص194) وهنا ربط سيبويه بين الاتساع وأمن اللبس بالنسبة للمخاطب الذي يرتبط به فهم المعنى وإدراكه له.

8.3.3 الإيجاز:

في المدوّنات اللغوية العربية القديمة آليات أخرى للخروج عن الأصل إلى الفرع وهي الإيجاز والاختصار، "وَالِاخْتِصَارُ فِي الْكَلَامِ: أَن تَدَعَ الْفُضُولَ وتَسْتَوْجِزَ الَّذِي يأْتِي عَلَى الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ الِاخْتِصَارُ فِي الطَّرِيق" (ابن منظور، 1994، ج4، ص 243) الذي يحتاج إلى زيادة فهم للكشف عن نوايا المتكلّمين من وراء الكلام.

9.3.3 المجاز:

هو تفرع معنى الكلمة الواحدة إلى معنى ثان يحدده السياق الذي استعمل فيه فيكون للفظ مدلولان (سيبويه، 2014، ج1، ص 213)، مدلول أول قريب ظاهر ليس هو المقصود، ومدلول ثان نصل إليه من خلال علاقات عقلية وهو المقصود. وقد ينشأ مدلول ثالث ورابع... باختلاف التأويلات انطلاقا من خلفيات ذهنية ثقافية ومعرفية، وقد أشار ابن قتيبة إلى أن المجاز عدول عن الأصل بصور عدّة قائلا:

> وللعرب المجازات في الكلام، ومعناها: طرق القول ومآخذه. ففيها الاستعارة: والتّمثيل، والقلب، والتّقديم، والتّأخير، والحذف، والتّكرار، والإخفاء، والإظهار، والتّعريض، والإفصاح، والكناية، والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص (ابن قتيبة،

ISSN 2664-1682

1973، ص 22)

فكلها فروع مختلفة عن الصورة الأصل تظهر في دلالة المفردات في الجمل، أو دلالة الجمل في السّياق باحتمال تعدد المعنى لانعدام القرينة الضّابطة له، إذ ينطلق النّحوي لفهمه الكلام من "المعطيات السّياقية التي يتشكّل منها المعنى، وطبيعة المتلقّي، من حيث التّكوين الفطري والمكتسب" (الجاسم، 2008، ص 47) فدلالة الكلام تتعدّد بالنّظر إلى معطيات مختلفة تميز كل معنى عن آخر، وهو ما يؤثر بالضرورة على الحالات الإعرابية وتعدّد أوجه التّحليل النّحوي للعلاقة القائمة بين الجانب الدّلالي والجانب النّحوي وهما مستويان متلازمان في العمليات الذّهنية عند المتكلّم والسامع والمؤوّل في إنجاز الكلام وتفكيكه وتحليله، لذا عدّ المجاز من آليات مقاربة المقاصد ذلك أن "عدم الحمل على المجاز في بعض الأحيان قد يؤدّي إلى تأويل غير مقبول" (السيد، 2012، ص 194) فالمجاز طريقة من طرائق التّأويل.

10.3.3 التضمين:

هو إعطاء لفظ معنى لفظ آخر يؤدي الأول حكم الثّاني في العمل النّحويّ أي: أنّه إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه ليدلّ "بِكَلِمَة وَاحِدَة على معنى كَلِمَتَيْنِ" (ابن هشام، 1985، ص 687) فتأخذ تلك الكلمة معنيين، المعنى الأصلي له، ومعنى الكلمة المضافة إليها أو التي تضمنتها وهو ما ينطبق على التّراكيب أيضاً، وهو كثير في الاستعمال العربيّ.

4. النتائج:

خلص البحث إلى هذه النتائج:

1- القصد من القضايا التّي يصعب على النّحوي والدّارس اللّغويّ الجزم بها كونها مرتبطة بنفسية المتكلم، وكل ما من شأنه أن يتدخل في عملية التّواصل والتّبليغ بين المتكلّم والسّامع وكذا المعطيات الظّاهرة والمضمرة في مكنون المتكلّم بالنسبة إلى السّامع.

2- يصعب الوصول إلى مقصد المتكلّم بالنسبة للمخاطب في حد ذاته فما بالك باللّساني

ISSN 2664-1682

الذّي يترقب العملية التّواصلية عن بعد، فبالاستعانة بقرائن لغويّة تداوليّة تساعد على الوصول إلى التّأويل الصحيح لهذا السّياق التّواصليّ، الذّي يتكون من عدة مكونات لغويّة وغير لغويّة، إضافة إلى المكونات غير اللّغوية التّي تترجم المكوّن اللّغوي وتفسره.

3- يظهر التّأويل في شكل المواءمة مع السّياقات غير اللّغوية التّي يحتويها السّياق التّواصليّ؛ لأنّ الأنظمة التّواصليّة متعدّدة متداخلة ومتفاعلة، تشكّل صورة التّواصل ومحتواه.

4- إنّ دقّة الوصول إلى مقصد المتكلّم دون الاحتمالات الأخرى يتّصل بمضمون التّأويل الصّحيح الذّي يحتمل وجهًا واحدًا لا أكثر، بمراعاة لسانيّة–معرفيّة–تواصليّة، وهذه الدّقة هي التّي تضمن لنا عملية تواصل سليمة دون لبس، فكلما تعدّدت تأويلات المخاطَب للمقاصد دون المراد الذّي يريده المتكلم، تعدّدت الاستفسارات لمواضع اللّبس النّاتج من سوء التّأويل لمعطيات معينة عند السّامع.

5- التّأويل ليس أصلا ولا يُؤخذ به في بناء القواعد النّحويّة وتصميمها؛ لأنّ التّأويل ظاهرة مرحليّة في الكلام وليست ظاهرة مستقرة فيه، لذلك لم يتبن علماء النّحو بابا في التّأويل بل أجروه مجرى المجتهد فيه لارتباطه بما غَمُضَ من الكلام أو التبس من تصنيفات الأحكام النّحويّة.

4. الاستنتاجات والتوصيات:

الأصل في التواصل هو أمن اللبس والإيضاح والتفاهم في حين تختلف تخريجات النحاة في مقاربتهم مقاصد المتكلمين ما يؤدي إلى تعدد الأوجه النحوية لاختلاف تمثلهم مقام الكلام وسياقه إضافة إلى المعارف القبلية ونيته هو الآخر في توجيه المقاصد، لذا كانت حقيقة الأشياء دائما في أصلها.

خرج البحث بمجموعة من التوصيات هي:

ISSN 2664-1682

1- ضرورة العودة إلى دراسة المدونات النصية العربية القديمة في ذاتها دون إخضاعها لمناهج ونظريات ليست من رحمها.

2- تقارب رأي اللسانيين في المصطلحات والمقاربات هو ما يؤسس للسانيات عربية حديثة أما الاختلاف فلا يؤدي إلا إلى تفتيت الجهود وتلاشيها.

3- إن إسقاط النظريات الحديثة على التراث اللغوي العربي القديم وإدعاء أن القدماء لم يتركوا للمحدثين شيئا إلا وأشاروا إليه لا يجانب الحقيقة ولا يزيد ولا ينقص من قيمة الدرس اللغوي العربي القديم.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

الأخفش، الأوسط أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري (1990). *معاني القرآن*، (تحقيق: هدى محمود قراعة). القاهرة: مكتبة الخانجي. ج1.

بازي، محمد (2013). *نظرية التأويل التقابلي، مقدمات لمعرفة بديلة بالنص والخطاب*، الرباط: دار الأمان.

بوعلي، فؤاد (2011). *الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي*. الأردن: عالم الكتب الحديث.

تمام حسان (1982). *الأصول*. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

جاد الكريم، عبد الله أحمد (2001). *التوهم عند النحاة*، ط1. القاهرة: مكتبة الآداب.

الجاسم، محمود حسن (2008). *تعدد الأوجه في التحليل النحوي*. دمشق: دار النمير للطباعة والتوزيع.

جاكندوف، ر. تشومسكسي، ن. فندلر، ر. (2007). *دلالة اللغة وتصميمها*، (ترجمة: غاليم، محمد. الرحالي، محمد. جحفة، عبد المجيد). الدار البيضاء: دار توبقال.

ISSN 2664-1682

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1955). *الخصائص*. (تحقيق: محمد علي النجار). بيروت: دار الهدى للطباعة. ج1، ج2.

ابن جني، الموصلي أبو الفتح عثمان (1954). *المنصف*. شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم.

راغين، بوشعيب (2011). *البنى التصورية واللسانيات المعرفية في القرآن الكريم*، الأردن: عالم الكتب الحديث.

الزناد، الأزهر (2010). *نظريات لسانية عرفنية*. تونس: دار محمد علي للنشر.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (1988). *الأصول في النحو*. (تحقيق: عبد الحسين الفتلي). بيروت: مؤسسة الرسالة. ج2.

سيبويه، أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قنبر (2014). الكتاب. (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). بيروت: دار التاريخ. ج1، ج 2، ج 3.

السيد. أحمد عبد الغفار (2012). *ظاهرة التأويل وصلتها باللغة*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (2006). *الاقتراح في علم أصول النحو*، (تحقيق: محمود سليمات ياقوت). مصر: دار المعرفة الجامعية.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (2004). *الموافقات في أصول الشريعة الكبرى*، (تحقيق: عبد السلام عبد الشافي). بيروت: دار الكتب العلمية، ج4.

طه، عبد الرحمن (1998). *اللسان والميزان أو التكوثر العقلي*. بيروت: المركز الثقافي العربي.

ISSN 2664-1682

قاسم، حسان أحمد (2007). *الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم*. القاهرة: دار الآفاق الغربية.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1973). *تأويل مشكل القرآن*. (تحقيق: إبراهيم شمس الدين). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (1991). *إعلام الموقعين عن رب العالمين*، (تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم). بيروت: دار الكتب العلمية. ج1.

المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس (1996). *المقتضب*، (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة). بيروت: عالم الكتب، ج1.

الملاخ، أمحمد (2009). *الزمن في اللغة العربية*. بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم.

ابن منظور (1994). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر. ج4.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. (تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله). دمشق: دار الفكر.

ثانيا: المراجع الأنجليزية:

Chomsky. N, (1995) *The Minimal program*. Cambridge: Mass: MIT Press.

Fitch, T. HAUSER, M. Chomsky, N. (2005) *The Evolution of the language*, Faculty: Clarifications and Implication Cognition; in press.

Jackendoff .R. *The Architecture of Language* (1997). Cambridge: Mass: MIT Press.

ISSN 2664-1682